الأحوال الاقتصادية والاجتماعية في العهد البطلمي الأول

لا نزاع في أن النظام الاقتصادي كما لخصناه فيما سبق كان هدفه الوحيد تنظيم الإنتاج، وذلك بقصد الوصول إلى جعل الدولة، أو بعبارة أدق الملك، صاحب ثروة وقوة وجاه، ومن أجل ذلك كانت كل قوة الشعب وجهوده مركَّزة في الوصول إلى هذا الغرض الرئيسي، فكان على كل فرد من أفراد الرعية أن يعمل أولًا وقبل كل شيء للملك على حسب تصميم رسمته الحكومة وأعدته الإدارة، وفرض تنفيذه بشدة وحزم بكل أنواع الاعتمادات اللازمة، هذا إلى أن المسئولية المادية وكذلك الشخصية كانتا متحدتين في إنجاز هذا التصميم بحكمة ونفاذ رأي.

وكان الدور الذي يقوم به الموظفون المصريون أهل البلاد في تنفيذ هذا النظام الاقتصادي شاقًّا مرهقًا، هذا بجانب أنه لم تُتخذ أية مبادرة أو تُعطى أية فرصة لتحسين حالة هؤلاء الأشقياء من حيث مصالحهم الخاصة بالنسبة لسائر السكان الذين وفدوا على البلاد من جهات شتى أجنبية.

وطبيعي أن مجال الفائدة الفردية لطائفة المواطنين المصريين كانت ضئيلة جدًّا، بل الواقع أنهم لم يكونوا يَجْنون أية فائدة؛ فقد كانت تقع عليهم أعباء فادحة تفوق الوصف، ولا بد أن نذكر هنا أن السواد الأعظم من المصريين كانوا بطريقة أو بأخرى مرتبطين بالعمل للدولة سواء أكانوا مزارعي الملك أم كانوا ممن تتألف منهم الطوائف المختلفة الذين يدفعون الضرائب، أم الرجال المتصلين بدخل البلاد، وهم عمال المصانع وتجار التجزئة، ورعاة الأغنام والماشية وصيادو الحيوان والأسماك المحترفون، والغطاسون المحترفون والمجدفون، والنواتي، وعمال المناجم والمحاجر، وهلم جرًّا، ومما زاد الطين بلة أنهم

بالإضافة إلى أعمالهم العادية كانوا عرضة لأعمال السُّخرة بدرجة كبيرة، فكانوا يعملون في أعمال كرى الترع، وإقامة السدود، ثم العمل في المناجم والمحاجر من وقت لآخر، كلما دعت الأحوال إلى ذلك، ويحتمل كذلك في صيد السمك، والطراد، وزرع الأشجار، وأعمال النقل. وكثيرًا ما كانت تعترض هذه السُّخرة أعمالهم اليومية العادية، ونحن لا نعلم بالضبط الصيغ القانونية التي كانت تُتخذ في تنفيذ هذه الأمور، والمَظْنُون أنه في أغلب الأحيان كانت تُبرم مع هؤلاء التعساء عقود في هذه المناسبات، غير أن العقود التي كانت تُبرَم بين الحكومة والفلاحين الذين يعملون لها كانت ذات طابع خاص؛ فقد كانت تلك العقود تحتوي بين موادها على مادة هامة، وذلك أنه في حالة عدم دفع الديون كانت الأحكام تُنفذ فيما يدعيه الملك، أما في حالة وفاء دين على الحكومة فكان الأمر خلافًا لذلك، ولدينا وثيقة كُشِف عنها حديثًا تبرهن على أن هذه الصيغة تدل على حق الحكومة في الاستيلاء على ما هو مستحق للتاج بتنفيذ الحكم على المَدِين، وهذا كان يقضي بالسجن أو بالرق، وتشير الوثيقة التي نتحدث عنها إلى الأحوال في سوريا وهي تعالج طبقة العمال فقط، فهل هذا يعني أنهم وحدهم كانوا مُعرَّضين للاستعباد؟ ومن المحتمل أن نفس هذه القاعدة كانت مطبقة على مصر نفسها.

هذا وكان أكثر اعتماد الحكومة، أو بعبارة أخرى الملك، على هؤلاء المواطنين من المصريين الذين كانوا يُرهَقون بالعمل والمسئولية وبخاصة في حقول الزراعة، والواقع أن مسئوليتهم الشخصية والمادية كانت ثقيلة كما أن عملهم كريه لأنفسهم، ولا غرابة إذن أن نجدهم يسعون بكل ما لديهم من قوة إلى الفرار من هذه السُّخرة، هذا وكانت المسئولية أكثر من الفائدة لأولئك الذين كانوا يشتغلون في وظائف صغيرة في الإدارة الملكية، وهذه الوظائف الحقيرة كانت الوحيدة المفتوحة أمام المواطنين المصريين، فكانوا يعملون رؤساء قرى وكُتَّاب قرى. حقًّا كان هؤلاء يتمتعون بمكانة بارزة في القرى، ولكن من جهة أخرى كانت أعمالهم شاقة معقدة كما كانت تنطوي على مسئوليات مقيدة مرتبطة بعملهم، ولكن الفائدة الرئيسية كانت سُخرة لا شرفًا، فقد كان الاستحواذ عليها يوقع صاحبها في خطر ومسئولية أكثر مما كان يتمتع به من سلطان وفائدة، ومما لا ريب فيه أن الفلاحين المصريين لم يكونوا أرقَّاء حِرَف يُشْتَرَوْنَ ويُباعُون مع الأرض التي يعملون فيها (هؤلاء كان يطلق عليهم لفظ التملية)، وذلك لسبب بسيط وهو أنه لم تكن في مصر أرض تباع في عهد بطليموس الثاني، وعلى ذلك لا يمكن قرنهم بطبقة العمال الذين يعملون بمثابة أرقَّاء في الممالك الشرقية والمعابد أو بأولئك الذين كانوا يعيشون وقتئذ في دنيا الإغريق،

والواقع أن العامل (الفلاح) المصري لم يكن مرتبطًا بالأرض ارتباطًا وثيقًا بأملاكه أو بمكان سكنه بل كان يتمتع بمقدار عظيم من الحرية الاقتصادية بوجه عام كما كان يتمتع بحرية التنقل بوجه خاص، وكانت علاقته العادية بالحكومة فيما يخص نشاطه الاقتصادي ترتبط بعقود، أما الخدمات الإجبارية التي كانت تفرض عليه فكان يتقاضى عليها أجرًا، غير أنه كان أجرًا ضئيلًا، وعلى أية حال لم يكن حرًّا تمامًا بل كان مرتبطًا مع الحكومة، ولم يكن في مقدوره أن يفلت من هذه الحالة التي كانت تشبه العبودية؛ لأنه كان يتكل على الحكومة في كسب قُوتِهِ، والحقيقة أن هذه العبودية لم تكن لا حقيقية ولا اسمية؛ وذلك لأن الموظفين الملكيين وجباة الضرائب كانوا يتجسسون على الأمور المحلية الخاصة بأولئك الذين يعملون للحكومة، فقد كان كل عمل يقوم به عمال الملك يمكن أن يؤثر على إيرادات التاج، وهذا كان شيئًا مقدسًا في عَيْنَيِ الموظف، وكذلك الهدف النهائي الذي كان يجب أن تتجه نحوه كل مجهوداته، وهؤلاء العمال كانوا يلقنون جيدًا أن الحكومة كانت مهتمة بوجودهم بوجه خاص؛ لأن صيانة الدخل الملكي كان يتوقف على مجهوداتهم.

ومن ثم نجد أنه في شكاياتهم المتكررة لم يلجئوا لعدالة الملك وإنصافه، ولكن غالبًا جدًّا ما كانوا يعلمون أن المعاملة السيئة التي يعامَلون بها قد تمنعهم من أداء عمل الملك وأن ذلك تكون نتيجته النقص الفاحش في دخله، ولا عجب أن الفلاح المصري كان تحت هذه الظروف لا يُظهر حماسا كبيرًا أو نشاطا منتجًا في عمله، وكثيرًا ما كان يلجأ إلى الهرب من عمله كما سنشرح ذلك فيما بعد هذا، ولا يمكن أن نحدد نسبة عدد المواطنين المصريين الذين كانوا مرتبطين بالحكومة؛ فقد كان الكهنة وموظفو التاج بما في ذلك عدد قليل من الطبقة العليا، وكذلك مُلاك الأراضي الحرة يُعَدُّون خارج نطاق دائرة الاستعباد، يضاف إلى ذلك أصحاب الحِرَف الأحرار — إذا كانت هناك طبقة من هذا الصنف في مصر — كانوا في نفس الموقف؛ ويشك الإنسان في وجود عدد كبير من الوطنيين الذين كانوا يكسبون عيشهم بوصفهم عمالًا مأجورين ليس لهم عمل آخر في الوقت نفسه غير ذلك، وكان النساء والأطفال بطبيعة الحال ليسوا مرتبطين بالحكومة بطريقة مباشرة.[١]

[١] راجع: Rost. Kolonat. PP. 62 ff; U. Wilken Grundzuge. P. 481 f.; P. 276 f.; U. P. Z. I. .No. 110, P: 490; & J. E. A. Vol; VI PP. 166 ff

العبيد

ولم تكن تجارة الرقيق بالمعنى الحقيقي موجودة في مصر على ما يظهر عند دخول الإغريق مصر بصورة مُحَسَّة، ولكن باستيطان المقدونيين والإغريق الديار المصرية كانت تعد تجارة الرقيق مورد دخل للملوك البطالمة، والواقع أن الوثائق الديموطيقية التي يرجع تاريخها إلى القرن الأخير قبل الفتح الإسكندري يُفهم منها أنه إذا كان الفلاحون وأصحاب الحِرَف في الوجه القبلي لا يزالون مرتبطين بصورة ما بالأرض أو بِحِرَفهم فإنهم لم يكونوا في الوقت نفسه عبيدًا أرقَّاء.

وعلى الرغم من الإجراءات التي أصدرها الملك «بوكوريس» خلال حكمه[1] فإن أمر بيع الفردِ نَفْسَهُ ليكون عبدًا لمن يشتريه، وبعبارة أخرى تأجير نفسه طوال مدة حياته كما ورد ذكر ذلك في العقود المصرية القديمة في العهد الفارسي،[2] لدليلٌ على بقاء نظام اقتصادي في كثير من العقود؛ حيث كان النقد نادرًا والثروة قليلة النشاط، غير أنه ليس لدينا دليل على وجود رءوس مالية زراعية أو صناعية تشبه التي كانت سائدة في «أتيكا» خلال القرن الرابع ق.م، وهي التي كانت تستعمل اليد العامة المستعبدة، ومن ثم يتجلى أمامنا السؤال التالي: هل جلب الإغريق معهم طرازهم الخاص من اليد العاملة في الصناعة إلى مصر؟ وهل النشاط الذي أحدثوه في الحياة الاقتصادية في مصر قد تطور إلى استخدام الرقيق كما كانت الحال في بلادهم؟ والواقع أن هذا السؤال قد اختلف الباحثون في الإجابة

---

[1] راجع: Diod. 179.

[2] راجع مصر القديمة الجزء ١٢ والجزء ١٣.

عليه، فيقول المؤرخ «فلكن»:[٣] إن الرق في مصر كان محدودًا لدرجة أنه كان أمرًا شاذًّا تقريبًا في الاستغلال المحلي، وعلى العكس من ذلك يقول المؤرخ «روستوفتزف» إن الإغريق قد أسسوا مصانع كبيرة في مصر حتى في القرى؛ حيث كان يعمل فيها عبيد.[٤]

ولكن نجد «فسترمان» من جهة أخرى يقول: إن المتن الذي يرتكز عليه «روستوفتزف» في استنباطه لا يؤدي إلى هذه النتيجة.[٥]

والواقع أن هذا السؤال هام، وذلك لأن إدخال الرق في الإنتاج الصناعي والزراعي يكون معناه صورة تدل على تأثر مصر بالحضارة الهيلانستيكية، والظاهر أنه للإجابة على هذا السؤال لا بد أن نحذف أولًا من حسابنا بالنسبة للإسكندرية التي كانت مرتبطة اقتصاديًّا بمصر، ولكنها مع ذلك كانت تختلف عنها؛ وذلك لأنه من البدهي أن في هذا البلد الجديد الإغريقي النزعة كانت توجد معامل حيث كان يشتغل فيها العبيد على غرار ما كان يحدث في المدن الإغريقية، أما في القرى فتدل شواهد الأحوال على أنه لم يوجد في معامل الزيت ولا في معامل النسيج ولا في المناجم والمحاجر والمزارع الملكية أي فرد رقيق، ومع ذلك كان في مصر أرقَّاء، وعلى أية حال لا بد أن نميز بين العبيد المصريين والعبيد الإغريق؛ فالنوع الأول كان نتيجة لبعض نوع من الاسترقاق وليس لدينا عنه إلا معلومات ضئيلة جدًّا[٦] في عهد البطالمة، أما النوع الثاني فقد جُلب إلى مصر من بلاد الإغريق، وأحسن مصدر لدينا عن الاسترقاق المصري هو ما نجد نماذجه في المعابد المصرية، ولا نزاع في أنه كان الأساس الاقتصادي لنشاطهم، وبلا شك كان حائلًا دون جلب الرقيق من الخارج، كما منع توغل الرق الإغريقي من اقتحام هذه المعابد، وعلى أية حال يجب أن نفهم أن الرق لم يكن له أي مجال يُذكر بأية حال من الأحوال في حياة الشعب المصري، وذلك لأن الفلاح الملكي أو العامل في أي من أنواع الاحتكارات الملكية لم يكن لديه من الثروة بحيث يصبح له عبد مملوك سواء أكان ذلك العبد مصريًّا أو أجنبيًّا جُلب من خارج البلاد؛ إذ الواقع أن كلًّا من الفلاح الملكي والعامل المصري كان من الفقر بدرجة لا تمكنه من أن

[٣] راجع: Wilcken, Griechische Ostrka I, 681–707; Grundzuge. PP. 27 & 260.

[٤] راجع: Rost. A Large Estate. PP. 116, 135.

[٥] راجع: Westermann Upon Slavery. PP. 54–57.

[٦] راجع: Slavery in Ancient Egypt (Bakir).

يشتري مما يكسبه من عمله الرخيص من يخدمه، ومن أجل ذلك نجد أن ازدياد عدد الأرقاء في أي من الصنفين السابقين على نطاق واسع يكاد يكون معدومًا.

وكانت الطائفة الوحيدة الثرية من السكان الذين كان في استطاعتهم أن يملكوا عبيدًا من الوطنيين أو من الأجانب هي الطائفة الجديدة التي حكمت البلاد وأصبحت مسيطرة على أرزاقها، وأعني بذلك الملك وبلاطه وحاشيته وكبار الموظفين والضباط وجنود الجيش الذين كثيرًا ما نشاهد منقوشًا على صَفائح قبورهم أسماؤهم وأسماء عبيدهم، وكذلك بالمثل أعضاء الجالية الإغريقية الذين كانوا في ازدياد مستمر، يضاف إلى ذلك أفراد الطبقة المتوسطة من الهيلانستيكيين، كل أولئك كانوا قد اعتادوا استخدام العبيد في أعمالهم، والواقع أن الكثير منهم لم يكن في استطاعتهم الاستغناء عن العبيد، وقد أخذ العبيد يظهرون في مصر بوجه خاص أثناء الحرب العظمى التي شنها «سوتر الأول» و«بطليموس الثاني» و«بطليموس الثالث» و«أيرجيتيس»، وكذلك بعد هذه الحروب وُجِدَت العبيد، ومن ثم كانت سوق العبيد تزخر بمادة إنسانية كبيرة للبيع، وقدعرف هؤلاء الأغنياء كيف يمكنهم أن يحولوا بعض الأهالي إلى عبيد من الذين كان لهم عليهم سلطان في العمل، وكانوا يستعملون عبيدهم بوجه خاص في الأعمال المنزلية، ولكنهم على وجه التأكيد كانوا يستعملونهم في الأعمال الحقيرة من الصناعة والتجارة وبخاصة في الإسكندرية، وعلى أية حال لا ينبغي علينا أن نبالغ في تقدير عدد العبيد الذين كانوا يعملون في بيوت أسياد مصر وحكامها، وذلك لأن موضوع السيادة لم يكن يلقى قبولًا أو تشجيعًا من قبل الملوك الذين فرضوا لها الغرض قيودًا عدة على نشر نوع الاسترقاق الإغريقي، وذلك بمصادرة بيع الرقيق المصري وبتحديد عدد العبيد المُصدَّر والمستورد منهم، وبضرب ضرائب فادحة على الاتِّجار في العبيد في داخل البلاد، وبالاختصار لم تكن تجارة الرقيق من السلع الهامة في مصر، كانت في الممالك الهيلانستيكية الأخرى.

ومما يطيب ذكره هنا أنه كان للآلهة عبيد خاصون بهم، فلم يكونوا تابعين لأية طبقة من الكهنة بل كانوا يكدحون في فلاحة الأرض المقدسة التي كان يملكها الآلهة، وكذلك كانوا يعملون في مصانعهم ويحرسون قطعان معابدهم ويقومون بالأعمال اليدوية (رجالًا وإناثًا) المتعلقة بإدارة المباني والمعبد والشعائر الدينية المنوعة، ولا نزاع في أن اعتبار هذه الطائفة الكادحة عبيدًا في نظر الإغريق يُعَدُّ أمرًا مضلِّلًا، ونحن في الواقع في حاجة إلى إيضاحات أكثر في هذا الصدد، وهذا ما ننتظره من الوثائق الديموطيقية التي لم تُنشر بعدُ، ويتساءل الإنسان: هل كان مزارعو المعابد فئة من الفلاحين الملكيين؟ وهل كان أصحاب

الحرف والصناعات الذين يعملون في المعبد يُحسبون مع العمال المتصلين بالدخل الملكي؟ والجواب على هذين السؤالين لا يمكن الإدلاء به الآن،[٧] وكل ما يمكن قوله هو أن هؤلاء كما يقول المؤرخ «ريخ»[٨] الذي اقتبس بيانات وافية من المصادر الديموطيقية والإغريقية عن حِرَف هؤلاء العبيد، أنهم كانوا فلاحين ورعاة وسماكين وملاحظي أشغال على الترع، أما عن مركزهم المدني فيقول إنهم كانوا يملكون عقارًا ويبيعون ويشترون ويَقْرِضون ويقترضون.[٩]

ومما سبق نجد أن المواطنين المصريين باستثناء موظفي الحكومة وقلة من ملاك الأراضي، ومن المحتمل الكهنة وبعض أصحاب الحرف كان لديهم فرصة صغيرة في أن يصبحوا أغنياء عن طريق الاقتصاد والنشاط والقدرة والمهارة الحِرفية، ولكن من جهة أخرى نجد أن طائفة أخرى مميزة، وأعني بذلك الأجانب المهاجرين الذين استوطنوا مصر وأصبحوا رعايا البطالمة المفضلين، قد أصابهم حظ أسعد من حظ أهل البلاد الأصليين.

وقد تحدثنا فيما سبق عن الحالة السياسية والقانونية فيما يخص الأجانب في العهد البطلمي المبكر، وذلك على الرغم مما فيها من أقوال متباينة، وعلى أية حال ليس لدينا أي شك في أنه يمكننا أن نتحدث عن الأجانب الذين تدفقوا على البلاد بالآلاف من مختلف الرتب والطبقات المتباينة والوظائف المختلفة في خلال القرن الثالث ق.م بوصفهم جزءًا منفصلًا عن السكان، وقد انعزل هؤلاء الوافدون عن عامة الشعب انعزالًا بيِّنًا وانقسموا فيما بينهم طوائف مختلفة وبخاصة من الوجهة القومية، هذا وكان انتقال فرد من جماعة الأهالي إلى الأجانب أو بالعكس، أو انتقال فرد من قسم صغير من الأجانب إلى آخر دون أمر الملك يُعَدُّ من الأمور المحرمة، وعلى الرغم من أن الأجانب كانوا يؤلفون طائفة منفصلة فإنهم مع ذلك كانوا يعدون من وجهة نظر الملوك والحكومات من رعايا الملك قانونًا، كما كانت الحال مع المصريين، مع الفارق أنهم كانوا يتمتعون بميزات خاصة مُنحت لهم بإرادة الملك وقرار منه، وأولئك الذين من بينهم لم يكونوا زوَّارًا مؤقتين أو عابري سبيل — وهذه كانت حالة معظم السكان الأجانب في مصر في العهد الأول من

---

[٧] راجع: Rost. Social & Econ. Hist. III. (P. 1383 note 90).

[٨] راجع: J. Reich Mizriam II (1936). P. 36.

[٩] راجع: Sethe. Dem. Urk. Z. Ag. Burgschaft. P. 36, 830; U. Wilcken, U. P. Z, I. PP. 46, 571, Notes 3 & 5.

الحكم البطلمي — ولكن كانوا مستوطنين دائمًا في البلاد وكانوا معرَّضين مثل الأهالي لدفع الضرائب التي كانت مفروضة عليهم، ولم يكونوا مُعْفَوْنَ من الاحتكارات، وكان عليهم أن يتحملوا نصيبهم من الأعباء المالية الخارقة حد المألوف المفروضة على الأهالي، كما كان يُنتظر منهم أن يؤدوا أي عمل تكلفهم به الحكومة، وعلى أية حال فإنهم مع ذلك كانت لهم بعض خاصيات تبرزهم في نظام حياتهم وفي حقيقة موقفهم بصورة واضحة عن المواطنين المصريين، ويمكن أن نُعد هذه الخاصيات بأنها امتيازات، وكانت أكبر جماعة بينهم وأحسنها نظامًا هي الجيش البطلمي فقد كان يعيش عيشته الخاصة بما له من امتيازات، ويسير على حسب تقاليد ثابتة الأصول وعلى حسب لوائح وضعها الملك لضباطه ورجاله، ويأتي بعد الجيش من بين هذه الجماعات الأجنبية في الأهمية السكان الإغريق القدامى الذين آوتهم البلاد قبل فتح الإسكندر لمصر وهؤلاء هم الإغريق الذين كانت تتألف منهم بلدة نقراش القديمة (كوم جعيف الحالية)، وكذلك سكان مدينة «باراتونيوم» (مرسى مطروح) والإسكندرية ثم مدينة بطليمايس (المنشاة الحالية القريبة من جرجا)، وسكان هذه المدن كان لهم بعض حقوق دستورية من حيث الحكم الذاتي، وكان نظامًا من هذه الوجهة الدستورية لا يختلف كثيرًا عن نظام الحكم في المدن الإغريقية الحرة بوجه عام، وقد تحدثنا عن هذه المدن فيما سبق.

وتدل المصادر التي في أيدينا على أن معظم السكان الإغريق الذين كانوا يقطنون قرى مصر لم يكونوا يتمتعون كما هو ظاهر بحكم ذاتي معترف به من قِبَل الحكومة، ولكن لهم مؤسسات تعليمية خاصة بهم تُدعى الجمنازيا، وهذه المؤسسات كانت تتمتع ببعض الامتيازات مثل حق ملكية أطيان وتسلم دخلها، وهؤلاء الإغريق كانوا يؤلفون جمعيات ذات صبغة دينية أو قومية أو اجتماعية، وأكبر هذه الجمعيات فائدة وأهمها على الرغم من أنها غير معروفة إلى حد بعيد هي الجمعيات الوطنية التي تُدعى «بوليتيماتا» Politeumata ومعظمها متصلة بالجيش، وكان من الممكن أن كل بوليتيماتا تُمنح بعض حقوق وامتيازات، ولدينا مثال حي في بوليتيماتا اليهود بالإسكندرية؛ فقد كان لها بيتها الخاص للعبادة، ومن المحتمل كذلك نظامها القانوني الخاص بها، وسنتحدث عن ذلك فيما بعد، ويأتي بعد «البوليتيماتا» في الأهمية جمعيات «ألومني» Alumni، وهي التي كان على ما يُظَنُّ تتصل بها، وكانت جمعيات «ألومني» الخاصة بالجمنازيا، وهي التي كانت تعيش بمساعدتها، وتدار بهذه المؤسسات التي كانت تعتمد عليها الحياة الإغريقية في مصر.

وهذه الجمعيات كانت مرتبطة تمام الارتباط بالجيش البطلمي أيضًا، هذا وكانت توجد محاكم خاصة منظمة للأجانب، ولا نزاع في أن الملك كان يعترف بصلاحية القانون المدني الإغريقي كما وضع في تشريع القانون الإسكندري، ويحتمل كذلك لمدن إغريقية في مصر ولبعض الجمعيات الوطنية، ومع ذلك فلا بد أن نؤكد هنا أنه كان لزامًا على القضاة الإغريق الرجوع إلى هذا القانون كما كان ذلك من واجب موظفي الملك الذين كانوا يقومون أحيانًا بدور القضاة، وكان ذلك ينحصر فقط في القضايا المعروفة في القوانين أو في الأوامر الملكية المنوعة، ولكن لا بد أن يُلحظ هنا أن المواطنين المصريين كان موقفهم هنا مشابهًا لموقف الإغريق، فقد أبقوا على محاكمهم الأهلية الخاصة (يحكم فيها قضاة مصريون).

وكانت أحكامها على حسب القانون المدني المصري، وذلك عند عدم وجود منشورات أو تعليمات خاصة تنافي ذلك، وأخيرًا كان بعض رعايا الملك من غير المصريين كالمهاجرين أو من تَنَاسَلَ منهم مُعفَون من السُّخرة، يضاف إلى ذلك بعض طوائف من بينهم، وكذلك أفراد كانت لهم ميزات خاصة فيما يخص الضرائب، وكانت كل هذه الامتيازات والتميزات في معاملة الأجانب هي بالضبط ما تعنيه كلمة «امتياز» وهي في الواقع مِنَح أو هبات من الملك لأفراد أو جماعات، وهذه الهبات كان لا يمكن استردادها، والواقع أنها ليست حقوقًا معترفًا بها من قِبَل الملك بوصفها حقوقًا، ولا يغيب عن بالنا أن جزءًا كبيرًا من سكان مصر الأجانب كانوا بطريقة أو بأخرى في خدمة الملك، وقد تحدثنا فيما سبق عن الجيش، وفيه نجد أن العلاقات كانت علاقات غير عادية، ولكن لا بد أن نؤكد هنا مرة أخرى أن الجيش كان ملك الملك، ولم يكن عليه مسئولية أمام البلاد لأنه لم يكن جيش مصر بل جيش بطليموس وحسب، أما من حيث الأجانب المدنيين فإن الجزء الأعظم منهم أو على الأقل الذين نعرف عنهم شيئًا كانوا تابعين لبيت الملك الخاص فكانوا خدمه الخصوصيين، وكان لكل منهم بيته الخاص الذي كان بدوره فيه جماعة من أتباعه، فكان «أبوللونيوس» وزير بطليموس الثاني مثلًا يملك تحت تصرفه رجاله الخاصون، وكان مدير ضيعته في «فيلادلفيا» المسمى «زينون» له بدوره بيته الخاص Oikos، ومن ثم كان له أتباعه، والواقع أنه من الصعب إذا استثنينا المدن الإغريقية وجود أجانب في غير المدن؛ أي في القرى، لم يكونوا تابعين لبيت من البيوتات بل كانوا دائمًا وتحت حماية رؤسائهم الذين يشتغلون لحسابهم، أما أولئك الذين لم يكونوا كذلك فكانوا ينساقون إلى نفس دائرة البيوتات بالدور الذي كان محفوظًا لهم في النظام الاقتصادي البطلمي، وسنتحدث عنهم، والواقع أن مراسلات «زينون» تعد منجمًا من المعلومات عن هذه النقطة، والحديث عن

المسألة الهامة الخاصة بالعلاقات بين الذين يضعون أنفسهم تحت حماية عظيم أو حامي «حُماتهم» في العهد البطلمي الأول ليس هنا موضع التحدث عنه بالتفصيل بل سنتناوله فيما بعد في فصل خاص، ولا نزاع في أن هؤلاء المحميين كانوا من إرث التراث القديم،[١٠] ومع ذلك يمكن أن نقتبس هنا وثيقة من وثائق «زينون»،[١١] حيث نجد أن عظيمًا يُدعى «كريتون» Criton قد حمى شخصًا يُدعى «ديموكراتيس» أمام آخر يُدعَى «موشيون» Moschion، ويحتمل أن الأخير كان موظفًا ذا مكانة عالية، ولدينا حالات عدة تشير معظمها إلى علاقات بين إغريق من طبقة عالية وآخرين من طبقة دنيا، ويطيب لنا أن نذكر وجهًا آخر من أوجه الرعاية، مما نشاهده من الحماية التي كان يمنحها موظفون مختلفون من حيث المكانة لرجال كانوا يشتغلون لهم أو كانوا مرتبطين بهم بصورة أخرى؛ مثال ذلك الخطاب الشهير المنسوب إلى «أبوللونيوس»[١٢] وفيه يحمي مزارعيه من مُحصِّلي الضرائب على الملح، أو شكوى «مطعمو القطط»، وهم عبيد مقدسون في مدينة «بوباسطة»،[١٣] وقد احتجوا في هذا الخطاب على أعمال السُّخرة التي فُرضت عليهم، بسبب أن أولئك الذين كان عليهم تأديتها كانوا في حماية موظف[١٤] وفضلًا عن ذلك نجد أن حقيقة موقف الأجانب اجتماعيًّا وسياسيًّا واقتصاديًّا كان مختلفًا تمامًا عن موقف المواطنين المصريين؛ فقد كان حال الأجانب أحسن بكثير إلى درجة عظيمة.

فكان كل الموظفين المدنيين أصحاب المراتب العليا من الأجانب ومن بينهم ضباط الجيش وجنوده، أضف إلى ذلك أن مواطني الإسكندرية وسكانها الأجانب كانوا يتمتعون بمكانة سياسية استثنائية كما كانت لديهم فرص عدة لتنمية ثروتهم، وكان لدى الأجانب في الزارعة فرصة أحسن مما لدى الأهالي؛ إذ كان في مقدورهم أن يُصبحوا أصحاب أملاك تنتج لهم دخلًا كبيرًا من الزراعة،[١٥] وفي الصناعة كان الأجانب هم المتعهدين، لا رجال الطبقة العاملة، وفي إدارة الضرائب كانوا هم المشرفين والكفلاء والوكلاء، ولم يكونوا قط

---

[١٠] راجع: H. Kees Aegypten, P. 124.

[١١] راجع: P. Cairo-Zen. 59322.

[١٢] راجع: P. Cairo-Zen. 59130.

[١٣] راجع: P. Cairo-Zen. 59451.

[١٤] راجع: P. Cairo-Zen. 59307; P. Hib. 35.8 & 95.9.

[١٥] راجع: A. Segré and C. Preaux, L'Ec. Lag. PP. 133 ff.

من صغار العمال، وكانت معظم المصارف الملكية والأهلية يديرها إغريق، وقصارى القول كان الأجانب على الرغم من أنهم بحكم القانون من رعايا الملك مثل المواطنين المصريين، في الواقع شركاءه ومساعديه الذين يقتسمون معه حكمه للشعب المصري، ويذكرنا نظام الحكم البطلمي الأول من هذه الوجهة إلى حد ما بما هو جارٍ في المستعمرات الأوروبية وبخاصة في العصر المبكر للتطور الاستعماري؛ فقد كانت العلاقات بين الأوروبيين والأهالي في تلك الفترة علاقة التسلط لا علاقة الاشتراك في أحوال البلاد، فكان كل ما يرمي إليه المستعمر في واقع الأمر هو استغلال القُطر المُستعمَر لفائدته الشخصية، وهكذا كانت حال البطالمة وعُملائهم في مصر لحد كبير مع المصريين.

على أنه يجب علينا ألا نبالغ في قوة الأجانب مهما كانت حالهم، حقًّا كان كبار الموظفين بطبيعة الحال أصحاب نفوذ عظيم في شئون البلاد، غير أنهم كانوا تابعين للملك كلية أو لرؤسائهم الذين يحمونهم، وكانت مسئوليتهم من الوجهة المادية أو الشخصية عظيمة، فقد كان الرجل الذي يعد نصف إله في ذلك العهد يمكن أن يغضب عليه الملك ويسجنه ثم ينفذ فيه حكم الإعدام في الغد، كذلك كان يصادر الملك كل ما جمعه من ثروة ومال، وحتى ما لدينا من سجلات ضئيلة يحتوي على أمثلة كثيرة من أصحاب المكانة الذين طوح بهم الملك من عليائهم وقضى عليهم قضاء نهائيًّا، ومثل هذا المصير كان من الممكن أن يصيب موظفين من الطبقة الثانية، كما نجد ذلك مذكورًا كثيرًا في مراسلات «زينون» فقد كان هؤلاء الرجال من وكلاء الملك، فإذا برهنوا على أنهم خونة أو غير أكفاء، فإن الملك لم يتردد قط في أن ينتقم منهم بمصادرة أملاكهم.

ضباط الجيش وجنوده

ننتقل بعد ذلك إلى طائفة أخرى من الإغريق الذين كانوا يسعون في جمع المال والغنى وأعني بذلك ضباط الجيش وجنوده، فقد كان من الجائز أن حربًا مُظفرة قد تأتي بغنائم مادية لرجال الجيش، والواقع أننا لا نعلم كيف كان البطالمة يتصرفون في غنائم الحرب، وكل ما وصل إلينا في هذا الصدد هو أن الملك بطليموس «فيلوباتور» بعد انتصاره في موقعة «رفح» أعطى هبات سخية من غنائم الحرب لجنوده، وقد تفاخر ضباط الملك «بطليموس الثالث» (أيرجيتيس) بأنهم تسلموا هبات من الذهب من الملك.[1]

وأخيرًا نجد أن الجنود عندما استقر بهم المقام في البلاد وأصبح لهم مساحات من الأرض ملكًا لهم، كانت الفرصة سانحة أمامهم لتنمية أرضهم وتحسين حالها بالعمل المتواصل، وبإضافة أراضٍ أخرى لها، وبزراعة الكروم وشجر الزيتون وأشجار الفاكهة، وكانت الضرائب التي يدفعها هؤلاء الجنود المرتزقون أصحاب الأراضي لم تكن عالية كالتي كان يدفعها مزارعو الملك، هذا وكانوا يدفعون بوساطة ضريبة خاصة عُشر المحصول بدلًا من السدس، يضاف إلى ذلك أنهم كانوا يتمتعون بِحرية اقتصادية أكثر من أهالي البلاد بدرجة عظيمة، وفعلًا نجد أن بعض الجنود المرتزقين قد أصابوا نجاحًا بوصفهم ملاك أرض، ولكن ليس في استطاعتنا أن نحصي عددهم، وعلى أية حال لم تكن النسبة بينهم قليلة، وكان أصحاب الأطيان هم من المقدونيين والإغريق والتراقيين والسوريين

---

[1] راجع: H. Gauthier and II. Sottas, Un Decret trilingue en Honneur de Ptolemée IV, (1925), and by W. Spiegelberg und Otto, Bay, S. B, 1925, 4; Cf. H. Sottas. Rev. de l'Eg. Anc. I; (1927) PP. 230 ff.; Bevan Hist. of Egypt, P. 388 ff.

والأناضوليين؛ أي إنهم كانوا ينتمون إلى سلالات تنتج عمالًا كادحين ورجالًا أصحاب نشاط ومبادرة، ومع ذلك كانت تعترضهم عقبات في سبيل نجاحهم الاقتصادي؛ إذ الواقع أن الخدمة العسكرية في عهد الملك «بطليموس الثاني» لم تكن خدمة دَعَة وراحة بل كان الجنود دائمًا في ميدان القتال لكثرة الحروب في عصره، وكانت أراضيهم تستردها الحكومة أحيانًا أثناء غيابهم أو كان يدير شئونها أجانب.

والواقع أنهم لم يكونوا أحرارا تمامًا في عملهم الزراعي، فقد كانوا مراقبين بعناية، وكانوا يعانون متاعب لا تكاد تقل عن متاعب الفلاحين المصريين من عدم كفاية الموظفين الذين يتعاملون معهم وخيانتهم، ومن الصعوبات التي كانت تنجم عن نظام الاقتصاد الذي وضعه البطالمة، فقد كانوا أحيانًا مجبرين على أن يبيعوا حتى حبوبهم لا في السوق الحرة بل للحكومة بالثمن الذي حددته.

مُلاك الأراضي والبيوت

ومما لا نزاع فيه أنه كان يوجد في مصر في عهد البطالمة طبقة من الملاك أصحاب يسار يملكون أرضًا وبيوتًا، هذا خلافًا لطبقة الضباط وموظفي التاج وطبقة الجنود الذين كان يقطنون في البلاد، ولا أدل على ذلك من البيانات التي ذكرناها من قبل، وكذلك من المواد الخاصة التي نجدها في نظام مصر الاقتصادي في تلك الفترة، والمعلومات التي لدينا عن هذا الموضوع مستقاة من بعض وثائق هامة نخص بالذكر منها المقدمة التي صُدر بها ما يُسمى «قوانين الإيرادات» التي وُضعت في عهد «بطليموس الثاني» وهي تحتوي على القواعد العامة الخاصة بتأجير الضرائب، كذلك وثيقة مشابهة يرجع عهدها إلى حكم الملك «بطليموس الخامس» «أبيفانيس» (٢٠٥–١٨٠ق.م) وتحتوي على مجموعة من اللوائح تبحث في كل الضرائب التي كان يؤجرها متعهدون في مقاطعة «البهنسة»،[١] والمعلومات التي استُنبطت من هاتين الوثيقتين قد استُكملت بمعلومات استُخلصت من وثائق أخرى عديدة لها علاقة بالموضوع.

وقد رأينا فيما سبق كيف نُظمت الحياة الاقتصادية في مصر، وذلك أن آلاف الآلاف من المنتجين والمستهلكين والممولين — وكان بعض رجال الفئة الأولى مرتبطين مع الحكومة بعقود — كانوا يضيفون إلى ثروة الملك، وكان ما يوردونه لخزانة الملك ولمصارفه ومخازن غلاله يجمعه آلاف من الموظفين من درجات منوعة تنتهي بأسفل درجة، وهؤلاء الموظفون كانوا مسئولين أمام الملك عن أداء واجباتهم التي نُص عليها في العقود التي كانت تربط مزارعي الأرض والطبقات المختلفة بالملك.

---

[١] راجع: U. P. Z. 112.

ملتزمو الضرائب أو مؤجرو الضرائب

وقد أدخل البطالمة في هذا النظام المتزن من حيث الممولين من جهة ومن حيث الجباة من جهة أخرى عنصرًا ثالثًا من الرجال متصلين بجمع الإيرادات.

وهؤلاء كانوا يُعدون وسطاء أو مؤجري ضرائب، وقد يكونون أفرادًا أو جمعيات، وكان يوكل إليهم القيام بدور خاص في تحصيل ضرائب الإيرادات الملكية، ونلحظ أنه في بلاد الإغريق كان هؤلاء الوسطاء هم المحصلون الفعليون للإيرادات فكانوا يدفعون مبلغًا إجماليًّا للحكومة ضمانًا، وبذلك كانوا يُعطَون حق تحصيل مبلغ خاص من الممولين، ولكن في مصر نجد أن الحالة كانت مختلفة، فقد كان تحصيل الإيرادات الفعلي من واجب موظفي الحكومة الذين كانوا يوردون المبالغ والسلع التي يحصلونها إلى المصارف الملكية والمخازن الحكومية، وكان الملتزم المصري أو مؤجر الضرائب لا دخل له في التحصيل الفعلي إلا بقدر ضئيل جدًّا، ولكن كان له في تحصيله فائدة حيوية فكان يقوم بجزء فعال في مراقبة كل من منتج الإيرادات ومُحصِّل الضرائب، وذلك لأنه بمقتضى عقودهم التي أبرموها مع الملك قد تعهدوا وأمضوا له بتحصيل تام لإيراد خاص أي تحصيل مقدار معين من السلع أو مبلغ معين من النقود، وكانوا في حالة عجزهم عن دفع المطلوب منهم يقوم الشركاء بالإضافة إلى الضمانات التي دفعوها بسد العجز، أما في حالة الإفلاس فإن الأملاك التي رهنها المتعهدون وكذلك الضمانات تأخذها الحكومة وتبيعها، ومن جهة أخرى إذا سار كل شيء وفق المطلوب، وكان ما جُمع زائدًا عن المطلوب فإن هذه الزيادة تكون هي المكسب، وفوق ذلك كانت الحكومة تقدم لهم هبة أو مُرتبًا.

وهذا النظام البطلمي الخاص بتأجير الضرائب وهو الذي يرجع في أساسه إلى نظام إغريقي كان نظامًا يدل على عبقرية اقتصادية، وذلك لأن البطالمة بإدخالهم وسطاء بينهم وبين الممولين والجباة قد حافظوا على مصلحتهم بحذق ومهارة؛ إذ الواقع أنه كانت

توجد جماعتان وهما مُحصِّلو الضرائب والملتزمون، وكانت كل جماعة منهما مسئولة أمام التاج، وكلاهما كانتا تعْملان في تحصيل الإيرادات من الممولين، وكانت أهمية كِلا الطرفين من هذه الوجهة موحدة كما كانت معاونة الواحدة الأخرى تجعل من المستحيل على الممول أن يحيد عن دفع ما عليه، ومن جهة أخرى كان ارتكاب خيانة أو إظهار تراخٍ من جانب موظفي الملك لا بد أن يُلحق ضررًا بصالح جماعة مؤجري الضرائب، وعلى ذلك كان هؤلاء يعملون بمثابة مراجعين على أعمال الموظفين، أما الخاسرون في هذا النظام فهم الممولون، والواقع أن الموظفين ومؤجري الضرائب كانوا مقيدين بدفع غرامات فادحة إن هم لم يُحصلوا الإيرادات كاملة، وسواء في نهاية العملية قد أصاب الممول الخراب أم لا، فإن ذلك لم يكن ذات أهمية لديهم، ولكن ذلك كان من جهة أخرى أمر يهم الملك كثيرًا بطبيعة الحال، ومن أجل ذلك كان يشدد في ألا يعامَل الممول معاملة سيئة فلا غش ولا نهب يصيبه، وعلى أية حال كانت القاعدة أنه إذا اتحد الموظفون ومؤجرو الضرائب معًا فإنهم يكونون أقوى من الملك؛ إذ كان في إمكانهم أن يختلسوا من الأموال كما يشاءون.

وعلى الرغم من أن مهنة تأجير الضرائب كانت تتعرض لأخطار فإنها كانت على ما يُظَنُّ بوجه عام مربحة، فنجد في العهد الأول من عصر البطالمة أنه كان يتقدم إلى الدخول في غمارها طلاب كثيرون لإمضاء عقود بصفقات، وكانوا لا يُحرَمون ضمانات تساندهم، والظاهر أن عدد المتعهدين بتأجير الضرائب كان كبيرًا نسبيًّا، وذلك لأن الإيرادات الملكية المؤجرة كانت كثيرة، وذلك على الرغم من أنه ليس في مقدورنا ذكر عدد المؤجرين، وعلى الرغم من وجود رجل من أصحاب الثروة هنا وهناك أحيانًا في أنحاء البلاد يكون في مقدوره أن يعقد عدة صفقات إيجار في آن واحد، وبذلك يجمع جزءًا عظيمًا من الأشغال في يديه — كما يحتمل أن «زينون» قد فعل ذلك وبخاصة بعد اعتزاله أعمال الحكومة وأصبح حرًّا — فإن القاعدة المتبعة على ما يُظَنُّ كانت توزيع عقود تأجير الضرائب على عدة أفراد لا تجميعها في يد فرد واحد، ولا بد أن نضع في ذاكرتنا أن صفقات الأطيان وغيرها كانت تؤجَّر محليًّا، وذلك لأن المراكز الصغيرة لم تكن قط أكبر من المقاطَعة، وأنه كان لا بد لكل مؤجر من معرفة تامة للأحوال المحلية، هذا إذا كان المؤجر أو الملتزم عليه أن يُقَدِّر المحصول بنجاح، وذلك لأن عمله لم يكن من الأعمال المريحة بل كان يتطلب حضوره الشخصي في عمليات لا حصر لها متعلقة بتقدير الأسعار الفردية وجمعها، ومن ثم كان معظم مؤجري الضرائب محليين، وأعني بذلك أنهم كانوا رجالا من أهل الجهة وعلى معرفةٍ حقَّةٍ بكلٍّ من الممول والمحصل، وكان كل المؤجرين من أهل اليسار

ولهم علاقات واسعة بالأشغال، كما كان من واجبهم أن يقدموا ضمانًا كافيًا تمامًا، وهذا الضمان كان في العادة عقارًا حقيقيًّا كبيوت أو كروم أو حدائق أو أرض زراعية.

وعلى ذلك نرى أنه بوجود نظام تأجير الضرائب والاحتكارات كان في مصر في عهد بطليموس الثاني طبقة عديدة من أصحاب اليسار معظمهم كانوا يملكون عقارًا حقيقيًّا؛ أي إنهم كانوا رجالًا لهم مال مُدَّخَر ويرغبون في تثميره في أعمال تدر عليهم أرباحًا وفيرة، وتدل شواهد الأحوال على أن السواد الأعظم منهم كانوا إغريقًا، ومن ثم يمكننا أن نستنبط أنه في عهد بطليموس الثاني قد نمَتْ طبقة متوسطة من الإغريق لم تكن موحدة بطبقة الموظفين الذين كانوا فعلًا في خدمة التاج (لأن هؤلاء كان محرَّمًا عليهم أن يدخلوا في تأجير الضرائب أو أن يشتركوا معهم أو يضمنوا مؤجري الضرائب) أو بالجنود المرتزقين أصحاب الأراضي.

هذا وكانت تُوجد طبقة أقل من الطبقة السالفة الذكر تحتوي على آلاف من تجار التجزئة الذين أجروا من الحكومة حق الاتجار في أنواع خاصة من السلع، وكانوا هم المسئولين عنها، وكان مثل هذا العمل يحتاج بطبيعة الحال إلى بعض رأس المال، ومما تجدر ملاحظته هنا أن هذه الطبقة من التجار لم تكن مؤلفة من إغريق فقط، وذلك لأن تجار التجزئة كان معظمهم من الوطنيين، غير أن وجودهم يعد دليلًا على وجود طبقة من صغار «الطبقة الوسطى» لهم علاقة وثيقة بالنظام المصري الجديد.

والآن يتساءل المرء من هم أعضاء الطبقة الوسطى (البورجوازية) الإغريق؟ كان بعضهم يمكن أن يكونوا من الموظفين والضباط أو الجنود المتقاعدين ونسلهم، وبعضهم من نسل الإغريق الذين كانوا قد استوطنوا مصر قبل الفتح الإسكندري، غير أن عددًا منهم لم يكن من أحد الصنفين السابقين، والمحتمل جدًّا أنهم كانوا مهاجرين من بلاد الإغريق وهم الذين وفدوا على أرض الكنانة لا بوصفهم جنودًا وموظفين بل أفرادًا يملكون بعض المال جاءوا لتثميره فيما يدر عليهم الثراء، وقد نوَّهنا فيما سبق عن أسباب صعوبة الحياة في بلاد الإغريق في عهد الإسكندر وما قبله، ولا غرابة أن نرى مثل هؤلاء الأفراد ينجذبون إلى مصر حيث الطمأنينة ووفرة أسباب العيش والسيادة على أهل البلاد، وعلى أية حال كان يتألف في مصر وقتئذ طبقة من البرجوازيين، وكان ملوك البطالمة يعلمون هذا الأمر وقد فتحوا أبواب نظام اقتصادهم الجديد أمام هذه الطبقة الجديدة من الإغريق، ومن الجائز أن مشاطرة الحكومة في الربح كان مغريًا جدًّا لهؤلاء الإغريق، وقد كان بعضهم من مَهَرة مؤجري الضرائب في بلادهم، ومن ثم كان أملهم أن يقوموا بمزاولة هذه المهنة

بنجاح في مصر كما زاولوها في بلاد الإغريق مسقط رأسهم، وفضلًا عن ذلك لم تكن في مصر فرص عدة أخرى للنشاط في الأعمال، وكانت فرص التجارة محددة.

حقًّا كانت «الإسكندرية» مفتوحة أمامهم ولكنَّ جزءًا عظيمًا من التجارة الداخلية في البلاد كان معظمها في يد الحكومة، وكانت الصناعة بعضها في يد الحكومة في حين أن جزءًا عظيمًا كان في يد الأهالي وذلك باستثناء الصناعة في الإسكندرية كما هو المحتمل؛ لأنها كانت بلدة إغريقية لحد ما، ولم يبقَ أمام الإغريق إلا تثمير أموالهم في الأرض والإسهام بصورة مُحَسَّة في إدارة الإيرادات الملكية.

وخلافًا للطبقة العليا من سكان مصر الأجانب، كان يوجد دون أي شك عدد كبير من المهاجرين الذين كانوا يكسبون قُوتَهم بالعمل بجد في الزراعة والصناعة والتجارة بوصفهم عمالًا وأصحاب مهن وكَتَبة وغير ذلك، ومن ثم يمكن أن نسلِّم مطمئنين بوجود مثل هذه الطبقة في الإسكندرية، ولكن لا بد أن نلحظ أن جماعات الرجال الذين من هذا الصنف كانوا منتشرين في كل قرى مصر، وإذا ألقينا نظرة سطحية على قائمة الأفراد الذين كانوا يعملون في مختلف الأنواع الزراعية والصناعية والأعمال المنزلية (وهي التي جمعها المؤرخ «برمانز» Peremans ومعظمها من أوراق «زينون») لرأينا عدد الإغريق الذين كانوا يشتغلون في الأعمال الاقتصادية المنوعة في ضيعة «أبوللونيوس» ببلدة «فيلادلفيا»، كانوا يتنافسون في هذه الأعمال مع الأهالي، وبطبيعة الحال كان بعضهم يملك بعض الثروة بأن كانوا متعهدين يباشرون تنفيذ بعض الأعمال، أو كانوا أفرادًا قد ثمَّروا أموالهم في زراعة الكروم وزراعة القمح، وهؤلاء لا بد أن نعتبرهم من طبقة البرجوازية ولكن بعضهم كانوا مِهْنِيِّين عاديين وعمالًا.[١]

وإنه لمن المهم أن نعرف عدد الأجانب الذين استوطنوا مصر وكانوا يعملون في مهن منوعة، ولكن مما يؤسف له أنه ليس لدينا مصادر يمكن الاعتماد عليها في هذا الصدد، وقد عُملت محاولة حديثًا قام بها المؤرخ «سجري» Segré، وذلك بعمل إحصائية لعدد السكان الإغريق في مصر، وقد اعتمد في إحصائه هذا فقط على قاعدة ما هو معروف من عدد الجيوش التي حُشدت في مصر على يد البطالمة وبخاصة في عهد بطليموس «فيلوباتور»

[١] راجع: Rost. Geschichte der Staatpacht, U. Wilcken, Ostraca I. PP 650; & Grundz, PP. 182 ff, G. Mclean Harper Jr. Tax-Contractors and their relations to Tax-Collectors in Ptolemaic Egypt. Aeg. XIV (1934). PP. 49 ff.

وهو موثوق به، والنتائج التي وصل إليها «سجري» هي أن مصر قد امتصت مائة وخمسين ألفًا من الشبان الإغريق والمقدونيين، وامتصت «سوريا» و«آسيا الصغرى» ضِعْفَيْ هذا العدد؛ أي ما يعادل خُمُس سكان بلاد الإغريق، غير أن هذه الأعداد على أية حال لا تعد أساسًا متينًا بل فيه شك كبير، وذلك أن «سجري» أخطأ في إحصاء عدد الفرسان والمشاة في موقعة «رفح» ولم يأخذ في حسابه إغريق الإسكندرية ومن خارجها من الذين لم يكونوا سكانًا عسكريين، وليس لدينا أية فكرة فيما إذا كان أيٌّ من هؤلاء الإغريق قد جُندوا مع السكان العسكريين، وإذا كان الأمر كذلك فبأية نسبة جُنِّد منهم، وفضلًا عن ذلك فإنه من المحتمل جدًّا أن عدد الإغريق في مصر في عام ٢١٧ق.م أي في عهد بطليموس «فيلوباتور» لم يكن يمثل العدد الأصلي للمهاجرين من بلاد الإغريق و«مقدونيا»، يضاف إلى ذلك أنه حتى الإغريق الذين يسكنون مصر فإنهم كانوا مُحْصَيْنَ تمامًا،[٢] ولا غرابة في ذلك فإنهم كانوا يعيشون في بحبوحة من العيش وفي أيديهم كل مرافق الحياة في حين كان الشعب المصري نفسه بوجه عام يقاسي آلام الفقر والحرمان وكانت تقع على عاتقه كل الأعمال التي تحتاج إلى مجهود جسماني مُضْنٍ جبار في حين أن ثمار كدحه كان يجنيها الملك أولًا والإغريق والمقدونيون الذين احتلوا البلاد وسيطروا على أرزاقها.

ولقد حاولنا فيما سبق أن نرسم بعض الخطوط العريضة التي وضعها البطالمة للإصلاحات الاقتصادية في الديار المصرية بشيء من الدقة، غير أنه لا تزال هناك مسائل كثيرة غاية في الأهمية، موضع نقاش حاد، ومن أهم هذه المسائل وأظلمهما العلاقات التي كانت بين الإغريق وأصحاب السيادة في البلاد وبين الطبقة الدنيا من الشعب المصري، أو بعبارة أخرى بين الأغلبية العظمى من المصريين لأنهم كانوا كلهم فقراء وبين الإغريق الأغنياء الذين كانت في أيديهم إدارة البلاد، ولحسن الحظ كُشف أخيرًا عن سجلات ضخمة يبلغ عددها حتى الآن حوالي ألفي وثيقة تكشف لنا عن نواحٍ عدة من الحياة المصرية ومن بينها هذه الناحية التي نتساءل عنها، وهذه السجلات هي مجموعة المراسلات التي تركلها لنا زينون وكيل الوزير أبوللونيوس في عهد بطليموس الثاني، وسنحاول أن نكشف في الفصل التالي عن علاقات الطبقة الدنيا من المصريين الكادحين مع طبقة الحكام والأغنياء من الإغريق الذين كان على رأسهم الملك.

---

[٢] راجع: A. Segré, Note Sull’economia dell’Egitto ellenistico nell’età Tolemaica; Bull. Soc. Arch. Alex. XXIX (1934). PP. 265 ff.